

مطلق من كل قيد وذا الوجهين الكامل الجامع مطلق من وجه
 ومن وجه متبدي من وجهي الإطلاق وتقييده لم يدرك كالموسع دواؤه
 وعلمه عدم اتناها وناها وصاحب وجه التقييد بشبه الكامل
 متبدي أو صاحب وجه الإطلاق يشبهه مطلقاً وكلاً جامداً في
 شوره لم يطلع على تقييده ووجهه غايه لا يمكنه ان يربطه
 لوجه تقييده وقصوره وان كان صاحب وجه الإطلاق لكونه متبدياً
 متبدياً مطلقاً من وجه تقييده الكامل جامعاً لهما من صاحب الوجهين
 والشمس والمجاهد والشمس والشمس والشمس والشمس والشمس
 صفاءه الخلية المحقق للورثة والتورث الجامع لجميع اجزا كلمات
 الذرات الوجدي في الاطلاقات الكلية والمخ الوجه والاسرار
 الوجدي وصاحب افعال وجه لا يورث بهذا الوجه ولا يورث
 بهذا التفت فانه جامع للشمس وليس بما وللوجهين واه يتبين
 ويسد راي ترحيلهم والحمد لله وحده وعلى ما علم على سبيل الله
 الشافي لما خلق الناصر لبقه من الكائنات وسبح
 الجاهات والمطبات ومعدن اسرار الحكمة

ر عليه دليل الساب على الفسدي المطالب
 تاليف العارف الكبير المذكور
 اعاد اسم علي بن بكات

وقف السيد حسين العبد جعله الله في دار
 تاليف الحق واجه العبد
 تاليف العارف الثاني والمحقق
 العبد ابن السجستان الدين
 وجد في وجهه
 التاليف

توليه كتاب فتح الجهاد
 في وجوب الجهاد
 للزمت المذكور

استقر هذا الكتاب
 في نون العبد الفقير الراجي
 عن ربه ورضاء السيد العارف
 علي بن الحسين سبط العارف
 بالله تعالى والد العبد صاحب
 الكلمات الباهية الشيخ محمد بن
 احمد بن الحسين بن الحسين

فتح الحق في الجمع والفرق

قراءة عقدية ناقدة في اضطراب الميزان بين الوحي والذوق

د. دعاء أحمد - مصر

التراث يُدرس، ويُفهم، ويُحترم من جهة النقل التاريخي، لكنه لا يُعصم من النقد، ولا يُجعل فوق النص الشرعي.

تعريف عام بالمخطوط ومؤلفه

(فتح الحق في الجمع والفرق) رسالة صوفية مختصرة في عدة صفحات، نُشرت ضمن مجموع (رسائل صوفية مخطوطة) بتحقيق سعيد عبد الفتاح، عن دار الكتب العلمية، وهي من تأليف أحمد بن يوسف الحريثي الشافعي، أبو العباس، شهاب الدين، من علماء القرن التاسع الهجري (ت ٨٦٢هـ)، يظهر من نسبه ومصنفاته عنايته بالتصوف والأوراد والرسائل السلوكية، مع انتسابه إلى المذهب الشافعي.

تظهر قيمة المخطوط لا من جهة تقريره للحق، بل من جهة كشفه عن طبيعة التفكير الصوفي في محاولة الجمع بين الشريعة والحقيقة، مع بقاء الحقيقة مصاغة بلغة ذوقية لا تخلو من اضطراب. وهي لذلك تصلح مادة للدراسة النقدية، لا للاعتماد التربوي ولا للتركيز العلمية المطلقة.

فالرسالة تكشف عن ثلاث مشكلات مركزية:

الأولى: مشكلة المصدر؛ إذ يحضر الذوق والكشف والشهود حضوراً يزاحم البيان الشرعي.

تفتتح مخطوطة (فتح الحق في الجمع والفرق) باباً واسعاً للنظر في واحدة من أخطر القضايا التي دار حولها الخلاف في كتب التصوف المتأخر، وهي قضية العلاقة بين العبد وربّه، وبين الشريعة والحقيقة، وبين الأمر الشرعي وما يسمى عند القوم بالشهود والذوق والفناء والجمع. والرسالة، وإن بدت في ظاهرها محاولة لشرح اصطلاحين صوفيين هما «الجمع» و«الفرق»، فإنها في حقيقتها تكشف عن إشكال منهجي أعمق: هل يكون ميزان الدين هو الوحي المعصوم بفهم السلف الأول، أم التجربة الباطنية التي يصوغها أهل الطريق بألفاظ مجملّة ومقامات ذوقية يصعب ضبطها؟ وهذا التعليق لا ينطلق من خصومة مع التراث لمجرد كونه تراثاً، ولا من ردّ لكل ما ورد في كتب الزهد والرقائق، فبين الزهد المشروع والتصوف الاصطلاحي المتأخر فرق كبير. إنما المقصود هنا وزن هذه الرسالة بميزان العلم الشرعي: الكتاب والسنة، وقواعد الاعتقاد، ومقام النبوة، وحدود التكليف، وحقيقة العبودية.

فليست كل مخطوطة جديرة بالقبول لأنها قديمة، ولا كل عبارة تستحق التعظيم لأنها كتبت بلغة روحية عالية.

الثانية: مشكلة المصطلح؛ إذ تُستعمل ألفاظ مجملة في أبواب عظيمة من الدين، كالتوحيد والقدر والعبودية.

الثالثة: مشكلة الطريق؛ إذ تُبنى التربية على نظام الشيخ والسالك والمقامات، بما قد يجاوز حدود التعليم الشرعي المشروع إلى نوع من التبعية المنهجية.

ومن الإنصاف أن يقال: قد توجد في الرسالة عبارات صحيحة في الحث على المجاهدة، أو التحذير من الاتكال، أو بيان حاجة العبد إلى العمل. لكن وجود عبارات صحيحة لا يكفي لتصحيح المنهج كله. فالخلل المنهجي لا يُعالج ببعض الجمل الحسنة، بل يُنظر في الأصل الذي تُبنى عليه الرسالة: هل هو الوحي المحكم، أم الذوق المصطلح عليه؟

لا فتح إلا بالاتباع

إن عنوان الرسالة يتحدث عن «فتح الحق»، غير أن الفتح الحق لا يكون إلا من باب الاتباع. فمن طلب معرفة الله من غير طريق رسوله صلى الله عليه وسلم ضلّ ولو أكثر من الكلام عن المحبة والشهود. ومن جعل الذوق حاكماً على النص فقد عكس الميزان. ومن جعل الشيخ أو الطريق أو المقام واسطة لازمة بين العبد وربّه فقد أدخل في الدين ما ليس منه.

إن حاجة الأمة ليست إلى إعادة إنتاج الغموض الروحي، بل إلى تزكية منضبطة بالوحي: توحيد صافي، واتباع صادق، وعبادة مشروعة، وقلوب خاشعة، وعلم نافع، وعمل صالح. فهذا هو الطريق الذي لا يلتبس، والميزان الذي لا يضطرب.

وقفات نقدية

أولاً: إشكال العنوان بين اللفظ المجمل والمعنى المحتمل

يحمل العنوان: (فتح الحق في الجمع والفرق) مصطلحين من أشهر مصطلحات القوم: الجمع والفرق. والمراد بالجملة عند كثير من المتصوفة أن «الجمع» شهود فعل الله وحده، وأن «الفرق» رجوع العبد إلى ملاحظة الأحكام والخلق والأسباب. وقد يظهر هذا في ظاهره كلاماً مقبولاً إذا أُريد به أن الله هو الخالق المدبر، وأن العبد لا يستقل بشيء عن مشيئة الله.

لكن الإشكال ليس في هذا المعنى العام، بل في الطريقة التي تتحول بها هذه المصطلحات إلى أبواب للغموض العقدي. فالألفاظ المجملة إذا لم تُرد إلى نصوص الوحي المحكمة صارت مداخل للانحراف. وقد جرى في كثير من

الأدبيات الصوفية أن تُستعمل ألفاظ مثل: الجمع، الفناء، الشهود، المحو، الطمس، الحقيقة، الكشف، الذوق، بما يحتمل حقاً وباطلاً. فإذا أُريد بها معنى صحيح احتاج إلى بيان، وإذا أُريد بها معنى باطل وجب رده، وإذا بقيت مجملة لم يجز جعلها أصلاً في الدين.

والمنهج الشرعي لا يكتفي بجمال العبارة ولا بعلو نبرتها، بل يسأل: ما معناها؟ وما دليها؟ وهل توافق ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم؟ وهل عرفها الصحابة والتابعون بهذا التقرير؟ وهل يترتب عليها حفظ التكليف أم تمييعه؟ هنا تظهر أولى مشكلات الرسالة: أنها تتحرك داخل قاموس اصطلاحي صوفي لا داخل قاموس النبوة الصافي. ومهما حاول الكاتب ضبط «الجمع» بـ «الفرق»، فإن مركز الكلام يظل قائماً على بناء اصطلاحي حادث، يحتاج هو نفسه إلى محاكمة، لا إلى شرح فقط.

ثانياً: مصدر التلقي بين الوحي والكشف

من أخطر ما يميز المنهج الصوفي المتأخر أنه لا يقف دائماً عند ظاهر الاتباع، بل يفتح باباً واسعاً لما يسمى بالكشف، والذوق، والإلهام، والفتح، والمشاهدة. وهذه المعاني قد يرد بعضها بمعنى عام صحيح؛ فالمؤمن قد يوفقه الله، ويفتح عليه في الفهم، ويلهمه الرشد. لكن هذا كله لا يكون مصدراً مستقلاً للتشريع، ولا معياراً لتصحيح الاعتقاد، ولا طريقاً لمعارضة النص.

والرسالة تدور في بيئة معرفية تجعل للتجربة الباطنية حضوراً قوياً في تقرير المقامات والمعاني. وهذا أصل يحتاج إلى وقفة حازمة؛ لأن الدين لم يُبنَ على تجارب الأفراد، ولا على أحوال السالكين، ولا على ما يرد على القلوب، وإنما بُني على الوحي المنزل. قال تعالى: (اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ)، ولم يقل: اتبعوا ما ينكشف لكم أو ما تذوقونه في أحوالكم.

ولا شك أن صلاح القلب مطلوب، ومجاهدة النفس مطلوبة، والإخلاص أصل الدين، لكن الطريق إلى ذلك ليس صناعة مقامات غامضة، ولا ترتيب أحوال لا دليل عليها، ولا تعليق قلوب الناس بأسرار الطريق ومكاشفات الشيوخ. الطريق الشرعي واضح: توحيد، واتباع، وإخلاص، وخوف ورجاء، ومحبة لله، وقيام بالفرائض، وترك للمحرمات، واستكثار من النوافل المشروعة.

أما حين يصبح «الذوق» سلطة معرفية، فهذا يتحول الدين من بلاغ نبوي عام إلى تجربة نخبوية خاصة. وهذا من أخطر

أبواب الانحراف؛ لأن الوحي يخاطب الأمة كلها بلسان عربي مبين، أما الذوق فدعوى لا يملك صاحبها أن يلزم بها غيره.

ثالثاً: اضطراب مفهوم الفناء

من المصطلحات التي تحوم حول معنى الجمع في كتب التصوف مصطلح «الفناء». وهو من أكثر الألفاظ إشكالاً واضطراباً. فإن أُريد بالفناء أن يفنى العبد عن عبادة غير الله، وعن إرادة ما لا يرضي الله، وعن التعلق بالمخلوق تعلق عبادة، فهذا معنى صحيح من جهة الجملة، وإن كان التعبير عنه بألفاظ الوحي أولى وأسلم: الإخلاص، التوحيد، الإنابة، التوكل، المحبة، الخشية.

أما إذا أُريد بالفناء سقوط ملاحظة الأمر والنهي، أو غياب التمييز بين الخالق والمخلوق، أو اعتبار العبد في مقام لا يرى فيه إلا الوجود الواحد، أو أن شهود الربوبية يغني عن القيام بالعبودية، فهذا باطل مردود. فالعبد عبد، والرب رب، ولا تزول حقيقة العبودية عن أحد، لا عن نبي مرسل ولا ولي صالح.

وقد كان أكمل الخلق معرفة بالله هو النبي صلى الله عليه وسلم، ومع ذلك كان أعظمهم عبادة وقياماً بالأمر والنهي، فكل مقام يزعم صاحبه أنه يرفعه عن ظاهر التكليف، أو يجعله وراء حدود الشريعة، فهو مقام موهوم لا كرامة، وكل «جمع» يضعف «الفرق» الشرعي بين الطاعة والمعصية، والحق والباطل، والخالق والمخلوق، فهو جمع فاسد لا فتح فيه. وهذا هو الميزان الحاسم: المعرفة الصحيحة تزيد العبد عبودية، ولا تخرجه من التكليف. القرب الصحيح يزيد صاحبه اتباعاً، لا استغناء. المحبة الصحيحة تورث الانقياد، لا الدعاوى.

رابعاً: الجمع بين القدر والتكليف

من المسائل التي تكثر في مثل هذه الرسائل الكلام عن السوابق، والعناية، والاصطفاء، وما قُدر للعبد في الأزل. وهذا باب عظيم من أبواب العقيدة، لكنه إن لم يضبط بالنصوص صار مدخلاً للجبر أو الاتكال أو ترك العمل.

الإيمان بالقدر أصل من أصول الدين، لكن القدر لا يحتج به على ترك الأمر، ولا على فعل النهي، ولا على تعطيل المجاهدة. وقد جمع القرآن بين إثبات مشيئة الله وبين أمر العباد ونهيهم ومحاسبتهم. فالعبد له مشيئة تابعة لمشيئة الله، وله قدرة، وله كسب، وهو مأمور منهي، مثاب معاقب.

أما الطريقة التي يتكلم بها بعض أهل التصوف عن

السوابق والعناية فقد توهم أن الطريق شأن اصطفاي غامض، وأن السالك -إن كان من أهل العناية- وصل ولو قصر، وإن لم يكن منها لم تنفعه المجاهدة. وهذا المعنى، إن صُرح به أو لزم من العبارة، مخالف لهدى الوحي الذي جعل النجاة بالإيمان والعمل الصالح، لا بالدعاوى ولا بالانتساب إلى طريق ولا بتلقي إشارة من شيخ.

والحق أن القدر سر الله في خلقه، لا حجة للعبد على ربه. والمطلوب من المكلف أن يعمل، لا أن يفتش في الغيب. فمن شغله الكلام في المقامات والاصطفاء عن التوبة والعمل، فقد فُتن بالعلم الذي لا ينفع.

خامساً: الشيخ والطريق بين التربية المشروعة والغلو

تتحدث الرسائل الصوفية غالباً عن ضرورة الشيخ والدليل في الطريق، وأن السالك لا يصل إلا بصحبة مربٍّ عارف. ولا ينكر عاقل فضل العلماء والمربين، ولا أثر الصحبة الصالحة، ولا حاجة الجاهل إلى من يعلمه. لكن الإشكال يبدأ حين تتحول وظيفة التعليم والتزكية إلى سلطة روحية مغلقة، تجعل الشيخ واسطة لازمة في السير إلى الله، وتربط نجاة المريد أو فتحه أو وصوله بالتسليم لشخص بعينه.

في المنهج الشرعي العالم يُتبع فيما وافق الدليل، ويُرد قوله إذا خالفه. وليس لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم طاعة مطلقة. أما أدبيات الطرق فقد تبالغ أحياناً في مقام الشيخ حتى تجعل الاعتراض عليه آفة، والتسليم له شرطاً، وكشف الخواطر له طريقاً، وربما أدخلت المريد في نوع من التبعية النفسية التي لا دليل عليها.

والتربية الشرعية تقوم على البيان، والنصيحة، وتعليم العلم، وإصلاح العمل، ومحاسبة النفس، لا على الأسرار المغلقة ولا على المقامات التي لا يعرف حقيقتها إلا أصحاب الطريق. فكل طريق إلى الله لا يكون مفتوحاً بكتاب الله وسنة رسوله فهو طريق يحتاج إلى مراجعة، لا إلى تقديس.

سادساً: مشكلة اللغة الصوفية المركبة

من أبرز ما يلفت النظر في هذه الرسالة وأمثالها كثافة اللغة الاصطلاحية. فالقارئ يجد ألفاظاً عالية النبرة: الجمع، الفرق، الشهود، الفناء، المحو، الطمس، الأحدية، الواحدية، الأسرار، الأنوار، المقامات. وهذه اللغة تصنع حول النص هالة من العمق، لكنها لا تضمن صحة المعنى.

والكلام في الدين كلما ابتعد عن بيان النبوة ووضوح

ثامناً: معيار الولاية في الوحي لا في الدعاوى

من أخطر آثار هذا المنهج أن الولاية قد تُصوّر أحياناً بوصفها مقاماً خاصاً يُعرف بالفتح والكشف والكرامة والذوق. أما القرآن فجعل معيار الولاية واضحاً: الإيمان والتقوى، قال تعالى: (أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١٠٩﴾ الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ).

فالولي ليس من ادعى مقاماً، ولا من تكلم بلغة الأسرار، ولا من انتسب إلى طريقة، ولا من ظهرت عليه خوارق، بل من حقق الإيمان والتقوى. وكلما كان العبد أتبع للنبي صلى الله عليه وسلم كان أقرب إلى الله. أما الكرامات فليست معياراً مستقلاً، وقد تقع فتنة واستدراجاً، وقد لا تقع لأكابر الصالحين.

ولذلك فإن أي رسالة تجعل الطريق إلى الولاية طريقاً اصطلاحياً غامضاً، أو تربطه بإشارات ومقامات لا يعرفها عامة المؤمنين، فإنها تنقل مركز الدين من الاتباع إلى التجربة، ومن النص إلى الذوق، ومن الوضوح إلى الغموض.

ختاماً

إن مخطوطة (فتح الحق في الجمع والفرق)، فتستحق أن تُقرأ اليوم بوصفها شاهداً على إشكالات منهجية في التصوف المتأخر، لا بوصفها مرجعاً في بناء الاعتقاد أو تركية النفوس. وغاية التعليق العلمي عليها أن يميز القارئ بين الزهد المشروع والتصوف المصطلح، وبين التوحيد النبوي والعبارات الذوقية، وبين الولاية كما عرّفها القرآن، والولاية لا كما صنعتها طرق القوم.

فالحق لا يفتح بالغموض، ولا يُنال بالدعوى، ولا يُعرف بالكشف المجرد، وإنما يُعرف بما بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم: وحي متبع، وتوحيد محكم، وعبودية لا تسقط عن العبد حتى يلقى ربه.

القرآن دخل في منطقة الخطر. فقد جاء القرآن بلسان مبين، وجاء النبي صلى الله عليه وسلم بأوضح الهدي. ولم يكن الصحابة يربون الناس على مصطلحات مغلقة، بل على الإيمان والعمل والخشية والتقوى والجهد والصبر والذكر والدعاء والاتباع.

ليست المشكلة في كل اصطلاح من حيث هو اصطلاح، فقد يحتاج العلم إلى ألفاظ حادثة لضبط المعاني. لكن المشكلة أن تتحول المصطلحات إلى بديل عن النص، أو أن تُحمّل معاني لا يحتملها الشرع، أو أن يجعل غموضها علامة على خصوصية أهلها وعلو مقامهم. العلم الصحيح يزيّد المعنى وضوحاً، أما الغموض الذي يحتاج إلى غموض آخر لشرحه فليس من ميراث النبوة في شيء.

سابعاً: بين الزهد المشروع والتصوف الفلسفي

ينبغي التفريق بين الزهد الذي جاءت به النصوص، والتصوف الذي اختلط في مراحله المتأخرة بمباحث فلسفية وذوقية. الزهد المشروع هو ترك ما لا ينفع في الآخرة، وتخفيف التعلق بالدنيا، وإيثار ما عند الله، مع القيام بحقوق النفس والأهل والخلق. وهذا باب شريف دل عليه القرآن والسنة وسيرة الصحابة.

أما التصوف الاصطلاحي الذي يبني الدين على مقامات لا دليل على ترتيبها، وأوراد مخصصة لا تثبت، وأحوال باطنية تجعل لصاحبها مزية معرفية فوق عامة المؤمنين، ومصطلحات تمس باب التوحيد والقدر والنبوة، فهذا يحتاج إلى نقد لا إلى تلميع.

والخلط بين الأمرين هو سبب كثير من الاضطراب. فإذا انتقدت عبارات الفناء والجمع والكشف، قيل: أتردون الزهد والرقائق؟ والجواب: لا. إنما نرد ما خالف الوحي، ونقبل ما وافقه. ليس كل بكاء من خشية الله تصوفاً اصطلاحياً، وليس كل تهذيب للنفس دخولاً في مقامات القوم، وليس كل ذكر مشروع موافقة للأوراد المحدثة.